مع رفض الشورى إلزام الشركاء الأجانب 30 ألف دينار ضمانا مصرفيا

وزير التجارة: نؤيد أي مشروع لحماية الاقتصاد ويعطي التاجر البحريني الأولوية

رئيس مالية الشورى: البحرين الأولى خليجيا وعربيا في الحرية الاقتصادية

رفض مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس، مشروع قانون بتعديل إحدى مواد قانون الشركات التجارية يلزم الشركات ذات المسؤولية المحدودة في حال وجود شريك أجنبي أو أكثر في شركة بتقديم خطاب ضمان بنكي لدى أحد البنوك المعتمدة في مملكة البحرين بمبلغ ثلاثين ألف دينار لصالح الوزارة المعنية بشؤون التجارة غير قابل للإلغاء طوال مدة الشركة، وقرر المجلس إعادة مشروع القانون إلى مجلس النواب لإعادة النظر فيه.

وتوافقت الحكومة مع رأي مجلس الشورى، حيث أكد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة تأييد أي مشروع يهدف إلى حماية الاقتصاد وكذلك حماية وإعطاء الأولوية للتاجر والمواطن البحريني، موضحًا أن المشروع بصيغته الحالية سوف ينتج عنه آثار عكسية وسلبية تمس جوهر الاستقرار الاقتصادي.

وذكر أن إجمالي عدد الشركات التي يوجد بها شريك أجنبي يبلغ 35 ألف شركة، مبينًا أن طلب 30 ألف دينار ضمانا بنكيا من كل شركة من هذه الشركات فسوف يتم سحب أكثر من مليار دينار من الاقتصاد الوطني، وهذه الأموال سوف تكون مجمدة لا يستفيد منها التجار ولا الحكومة، مشيرًا إلى احتمالية عدم قدرة عدد كبير من هذه الشركات على توفير هذا المبلغ الكبير وبالتالي سوف تتعثر أو تفلس هذه الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى خروج عدد كبير من الشركات من السوق المحلي والانتقال إلى أسواق دول أخرى في المنطقة، ما يعني سحب سيولة إضافية من الاقتصاد البحريني وانخفاض معدلات التوظيف، لافتًا إلى أن هذه الشركات توظف أعدادا كبيرة من البحرينيين وبالأخص في وظائف واعدة ومجزية.

وأشار إلى أن من الآثار السلبية الأخرى تراجع تنافسية البحرين في جذب الاستثمارات وخروج الاستثمارات القائمة إلى أسواق دول مجاورة، مما يؤثر تأثيرًا سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض في التصنيف الائتماني لمملكة البحرين وكذلك انخفاض إيراد الحكومة من الرسوم.

بدوره، أشار خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى أن مشروع القانون له آثار سلبية على المدى البعيد، حيث إن مملكة البحرين تنتهج سياسة واضحة في جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في البيئة الاقتصادية، وهو ما أسهم في استقطاب العديد من الشركات والاستثمارات، وان المحافظة على هذه البيئة التنافسية تمثل أولوية، وفرض أي أعباء إضافية قد يؤثر في قدرة المملكة على استقطاب الاستثمارات مقارنة بالدول الخليجية.

واستعرض أعداد السجلات التجارية في المملكة، موضحًا وجود أكثر من 91 ألفا و462 سجلا تجاريا نشطا في المملكة، منها 85.7 ألف سجل تجاري للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تمثل 93.4% من إجمالي السجلات التجارية، إلى جانب وجود أكثر من 18 ألف سجل تجاري تعود ملكيتها إلى مستثمرين أجانب بالشراكة مع رجال أعمال بحرينيين من إجمالي السجلات، و17 ألفا و373 سجلا من السجلات التجارية تعود ملكيتها بالكامل إلى الأجانب وتمثل 19% من إجمالي السجلات.

وذكر أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين بلغ 12.590 مليار دولار في عام 2021 ووصل إلى 18.306 مليار دولار في عام 2025 أي بزيادة قرابة 45%، مشيرًا إلى أن المملكة تصدرت المركز الأول خليجياً والأول عربياً كأكثر الاقتصادات حرية في الحرية الاقتصادية في عام 2025 الصادر من معهد فريزر.

وقال يقدر إجمالي الاستثمار الأجنبي في منطقة البحرين العالمية للاستثمار ما مقداره أكثر من 2 مليار دولار أمريكي أي أكثر من 760 مليون دينار هو استثمار أجنبي صناعي.

ولفت إلى أن ملكية الأجنبي وعدم وجود قيود على رأس المال من المميزات التي تميز مملكة البحرين في بيئة الأعمال خليجياً وعربياً ودولية، مؤكدًا أن هذه المكتسبات الاقتصادية نتيجة تكامل العمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأي تعديل قد يؤثر على هذه المنظومة وينعكس سلبًا على تنافسية الاقتصاد الوطني على المدى البعيد.

إلى ذلك، قال جمال فخرو النائب الأول لرئيس مجلس الشورى إن مشروع القانون لا يشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، مشيرًا إلى أن الحكومة ألغت قبل عدة سنوات الحد الأدنى لرأس مال الشركات ذات المسؤولية المحدودة البالغ قيمته 20 ألف دينار وذلك من منطلق تشجيع الاستثمارات، واتبعت معظم دول الخليج هذا النهج البحريني وألغت الحد الأدنى.

ورأى أن المطالبة بتقديم ضمان ثابت للحكومة من قبل الشركات مهما كان رأس مالها سواء 1000 دينار أو مليار دينار هو طلب غير منطقي.

وتحدث عن توفير سيولة نقدية للشركات، مشيرًا إلى أن هناك 35 ألف شركة في البحرين بين شركات 100% أجنبية أو بمشاركات أجنبية، فبالتالي سيتم احتكار مليار دينار بحريني من هذه الشركات بدلا من أن يتم استثماره في السوق المحلي.

من جهتها، أكدت دلال الزايد رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية أن قانون الشركات التجارية منذ نشأته ومع كل تعديل تم إضفاؤه أو الأخذ به، يتم إجراء دراسة عميقة وشاملة لدراسة الأوضاع على المستوى الوطني والإقليمي والدول المجاورة حول وضع اشتراطات تأسيس الشركات، مشيرة إلى أن وجود التنافسية وشركات منتجة تسهم في الاقتصاد الوطني يتطلب مراجعة دائمة ووضع تعديلات تحقق النتائج المرجوة، كما يتطلب تيسير الإجراءات ووجود الضمانات ومراقبة أعمال الشركات.

إلى ذلك، قال علي العرادي إن المبلغ المقترح لم يراع طبيعة الأنشطة التجارية المختلفة، كما لم تتضح الغاية من هذا الضمان، سواء لحماية حقوق العمال أو تغطية التزامات الشركة أو حالات الإفلاس.

جمال فخرو: مشروع القانون سيؤدي إلى احتكار مليار دينار بدلا من استثمارها محليا

سجال شوري حول مشروع قانون للتدريب ينتهي بتأجيله

وزير العمل: لا تقصير من قبل أصحاب العمل في توفير برامج التدريب

بعد مناقشات مطولة، قرر مجلس الشورى استرداد تقرير لجنة الخدمات حول مشروع قانون لإضافة مادة جديدة إلى قانون التدريب المهني، تنص على التزام أصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسين عاملا فأكثر بتدريب الخريجين الجامعيين الذين ترشحهم وزارة العمل سنويًا، وذلك مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر في منشآتهم بنسبة متدرب واحد لكل خمسين عاملاً، وفق شروط وضوابط يصدر بتحديدها قرار من الوزير.

وأشار علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى إلى أن قضية العاطلين عن عمل هي مسؤولية جماعية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

بدوره، أوضح يوسف بن عبدالحسين خلف وزير العمل ووزير الشؤون القانونية أن المنظومة التشريعية القائمة توجب على جميع المنشآت وأصحاب العمل القيام بتدريب البحرينيين الباحثين عن عمل، مع ترك التفاصيل لقرار يصدر من الوزير، لافتًا إلى أن الواقع العملي لم يثبت وجود تقصير من قبل أصحاب العمل أو حاجة إلى تدخل تشريعي إلى النص القائم.

وأشار إلى أن صندوق العمل (تمكين) ووزارة العمل يرون أن البرامج التدريبية وتحديدًا التدريب على رأس العمل تسير بصورة جيدة وهناك تعاون تام من قبل المنشآت وليس هناك حاجة إلى تدخل تشريعي لان الواقع العملي لم يفرز وجود أي خلل.

وذكر أن النص القائم به مرونة، في حين أن مشروع القانون وضع نصًا جامدًا لتدريب 2% من عدد عمال أي منشأة يزيد فيها عدد العمال على 50 عاملا، ويكون التدريب على رأس العمل من دون مراعاة لمدى تناسب نشاطها مع الجامعيين الذين يستهدفهم مشروع القانون، موضحًا أن النص في مشروع القانون يحد من المرونة الموجودة في النص القائم، كما أن المادة 24 من القانون تعتبر عدم مراعاة ذلك جريمة يعاقب عليها صاحب العمل.

وذكر وزير العمل وزير الشؤون القانونية أن نسبة البطالة التي أعلنتها الحكومة في عام 2024 بلغت 6.2% و5.6% في عام 2025.

من جهتها، أشادت د. جميلة السلمان رئيس لجنة الخدمات بجهود الجهات الحكومية في برامج التدريب، وعلى رأسها وزارة العمل وصندوق العمل (تمكين)، لتعزيز المواطن البحريني وجعله الخيار الأول من حيث التنافسية والقدرة على قيادة الأعمال، حيث إن التدريب وخصوصًا في مرحلة ما بعد التخرج، يمثل محورًا أساسيًا في المشروع.

وبينت أن مشروع القانون يركز على الخريجين الجامعيين، والإحصائيات تشير إلى أن إجمالي الباحثين عن عمل في عام 2025 بلغ 15,433 باحثا منهم 69% جامعيون، والمشروع سيسهم في تقليل الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ويعزز تأهيل الخريجين واكتسابهم المهارات العملية المطلوبة، ويجعل المواطن البحريني هو الخيار الأمثل للوظائف القائمة.

من جهته، قال جمال فخرو النائب الأول رئيس مجلس الشورى: إن «تمكين» لم يركز على فئة الذين لم ينضموا بشكل مسبق إلى سوق العمل، وإنما ركز على تدريب من انخرطوا في سوق العمل، حيث أكدت «تمكين» أنها دربت خلال السنوات الأربع الماضية 11800 بحريني، 61% منهم خريجون جدد، أي حوالي 7000 بحريني بمعدل تدريب 1800 بحريني سنوياً من حوالي 9 إلى 10 آلاف خريج، وهذا العدد قليل، لذلك فإن مشروع القانون سيلزم الشركات الكبيرة بالتدريب، وسيكون لدينا 5500 متدرب بحريني سنويًا يتم تهيئهم لدخول سوق العمل، وفي أحيان كثيرة من يتدرب في الشركة يتم توظيفهم في الشركة نفسها. وقال: إن التجربة العملية في سوق العمل أثبتت بأن تدريب الطالب سواء في السنة الأخيرة في الجامعة أو بعد تخرجه يعطيه ميزة مختلفة تمامًا عن الطالب الذي لم يتدرب، مشيرًا إلى أن ترك الأمر بعدم إلزام الشركات بالتدريب لن يعطينا العدد المطلوب من المتدربين، مشيرًا إلى وجود 1700 شركة لديها أكثر من 50 عاملا أي تدريب حوالي 5500 طالب سنويًا، مؤكدًا أن هذا الأمر يعتبر عملا وطنيا وليس إلزاما على جهة وحدة بل على القطاع الخاص وأن يأخذ دوره للمساهمة في حل مشكلة البطالة، والإخوة في المملكة العربية السعودية قاموا بإلزام الشركات بالتدريب على غرار مشروع القانون.

بدورها، أشارت إجلال بوبشيت رئيس لجنة شؤون المرأة والطفل إلى وجود ثغرة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل الفعلية، وتعد هذه الثغرة من أبرز التحديات على المستوى الوطني، ولا يمكن التغافل عنها.

إلى ذلك، ثمن د. هاني الساعاتي الجهود الوطنية في معالجة ملف البطالة والباحثين عن العمل والتي تعكس إرادة حقيقية رغم التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مع تأكيد أهمية برامج التدريب ومبادرات دعم التوظيف وتمكين الكوادر الوطنية وما تمثله من خطوات مهمة.

ودعا إلى تعزيز التعاون الخليجي في ملف التوظيف من خلال إنشاء منصة خليجية موحدة للباحثين عن العمل والتدريب المهني، تربط قواعد البيانات بين دول الخليج، وتستخدم أنظمة ذكية لمواءمة المؤهلات مع احتياجات سوق العمل، إلى جانب تأسيس صندوق دعم خليجي للتدريب والتأهيل وتنقل الوظائف، بما يعزز كفاءة سوق العمل الخليجي كمنظومة واحدة.

من جهتها، أشارت دلال الزايد رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية إلى أن وجود نقلة في إجراءات التدريب فهو متاح حاليًا عبر المنصة الإلكترونية الرسمية للباحثين من الخريجين عن العمل ومقدمي خدمة التدريب والبرامج من القطاع الخاص أيضًا، وأصبح لهم مجال للمشاركة الربحية.

BBK
بنك البحرين والكويت

توزيع أرباح نقدية عن عام 2025

يسر مجلس الإدارة دعوة السادة المساهمين الكرام المقيدة أسماؤهم في سجل الأسهم في يوم الاستحقاق الترتيب عن طريق الخط الساخن المذكور أدناه، أو باستخدام تطبيق (Skiplino) للأجهزة الذكية لحجز موعد مسبق مع مكتب مسجل الأسهم ووكيل الأرباح السادة/ شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب.(مقفلة)، وذلك ابتداءً من 13 أبريل 2026م على أن يصطحبوا معهم في يوم الموعد المحدد بطاقة الهوية وجواز السفر وشهادات الأسهم الأصلية. أما المساهمون الذين أجروا ترتيبات مسبقة مع مسجل الأسهم ووكيل الأرباح السادة/ شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب.(مقفلة) لاستلام الأرباح النقدية من خلال التحويل المصرفي (IBAN)، فسيتم إيداع أرباحهم النقدية مباشرة في حساباتهم المصرفية.

عنوان مسجل الأسهم ووكيل الأرباح:

السادة/ شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب.(مقفلة)
مرفأ البحرين المالي - بوابة المرفأ (الطابق الرابع)، شارع الملك فيصل
مبنى رقم 31، طريق 383 مجمع 305
صندوق البريد: 3203، المنامة، مملكة البحرين
الخط الساخن: 17108786 973+
الواتساب: 33510008 973+
البريد الإلكتروني: edividend@bahrainclear.com

كما نشرت التواريخ الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار في الموقع الالكتروني لشركة بورصة البحرين.

ويود مجلس الإدارة أن يعرب عن جزيل الشكر والامتنان لكافة السادة المساهمين على ثقتهم ودعمهم لأعمال البنك.

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة

www.bbkonline.com
مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي